

الدورة السادسة

نيويورك

٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٤ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٧

تقرير عن سير عمل نظام المساعدة القانونية
للمحكمة الجنائية الدولية واقتراحات بتعديلها*

أولاً - مقدمة

١ - قدّم قلم المحكمة نظام المساعدة القانونية الذي اقترحتّه المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها الثالثة المنعقدة في آب/أغسطس ٢٠٠٤^(١). وقد نظرت اللجنة في المسائل المتعلقة بذلك النظام في معظم جلسات عملها مقرة بأهمية ضمان تقديم المساعدة المناسبة للأشخاص المعوزين الذين يحتاجون إلى مساعدة قانونية من أموال المحكمة مع تجنّب النفقات المبالغ فيها أو تلك التي لا داعي لها. وإذ لم تتمكن اللجنة من دراسة التقرير في دورتها الثالثة فقد طلبت إلى المحكمة "أن تقدم في الدورة المقبلة معلومات إضافية عن الكيفية التي تنوي بها تحديد مفهوم العوز لأغراض تقديم المساعدة القضائية"^(٢).

٢ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥ قدم قلم المحكمة التقرير الخاص بالمبادئ والمعايير التي ينبغي تطبيقها لتحديد مفهوم العوز لأغراض تقديم المساعدة القضائية^(٣)، والذي أورد المبادئ المنطبقة على تقييم البيانات التي يديها أصحابها معلنين أنهم من المعوزين. وقد نظرت اللجنة، في دورتها الرابعة، في هذا التقرير وأشارت إلى أن تقديم المساعدة القانونية يمثل مجالاً ينطوي على مخاطر كبرى بالنسبة إلى المحكمة وقدمت عدداً من التوصيات إلى المحكمة^(٤).

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/6/CFB.1/1 و Add.1.

- (١) تقرير مقدم لجمعية الدول الأطراف بشأن الخيارات المتعلقة بضمان توفير دفاع مناسب عن التهمين ICC-APS/3/16 بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقد تم تحديث المرفق ٢ بالوثيقة ICC-ASP/4/CFB.1/8 بتاريخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥ (الصيغة العمومية ICC-ASP/5/INF.1 بتاريخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦).
- (٢) تقرير لجنة الميزانية والمالية، الدورة الثالثة (٢-٦ آب/أغسطس)، ICC-ASP/4/18 بتاريخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، الفقرة ١١٦.
- (٣) ICC-ASP/4/CFB.1/2 بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٥.
- (٤) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الرابعة ICC-ASP/4/CFB.1/2 بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الفقرة ٤٧ والفقرات التي تليها ولا سيما الفقرة ٥٠.

٣- وقد أحاط قلم المحكمة علماً، إذ يشاطر اللجنة مخاوفها فيما يتعلق بضرورة التزام الحذر الشديد بخصوص إدارة الأموال المخصصة للمساعدة القانونية، بتوصيات اللجنة وأعاد النظر في عدد من المسائل التي ستوضع في صيغتها النهائية عندما يبدأ المحقق المالي عمله. ومن الجدير بالذكر أن تطبيق المبادئ المتعلقة بالعوز ينحصر في قضية السيد توماس لوبانغا دييلو وأحد المحني عليهم من القصر. وفيما يتعلق بالحمامين الذين يعينون تلقائياً^(٥) والمكلفين بتمثيل وحماية المصالح العامة للدفاع فإن غياب الأشخاص المستفيدين من المساعدة يجعل من التقييم المسبق لطلب الحصول على المساعدة القانونية من قبل المحكمة أمراً مستحيلاً. وفي ما يتعلق بالحمامين الذين تعينهم المحكمة^(٦) يزمع قلم المحكمة فتح تحقيقات بشأن مثل هذه الطلبات مع أخذ تكلفة التدخلات ومدى استعجالها بعين الاعتبار^(٧)، وكذلك الآثار المالية المترتبة على التحقيقات.

٤- وفيما يتعلق بتقدير ممتلكات الشخص الذي يدعى أنه معوز، وهذه المسألة قد بحثتها اللجنة، فإن قلم المحكمة يقترح إدخال تعديلات على النحو الوارد في المرفق الأول، أدناه، تأخذ بعين الاعتبار الهواجس التي تنتاب اللجنة.

٥- وقدم قلم المحكمة إلى اللجنة، في فترة لاحقة، تقريره الخاص بالإجراء الرسمية لتقييم ورقابة نظام المساعدة القانونية للمحكمة^(٨)، وقد أحاطت اللجنة علماً بذلك التقرير. كما أحرز بعض التقدم في تشغيل نظام الرقابة التلقائي الحوسب المشار إليه في الفقرة ٥ إلا أن دمجها في برنامج الإدارة الحوسب ERP في نظام SAP قد أخرج تشغيله بالكامل ومن المقرر أن يحدث ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي انتظار التشغيل الكامل لنظام الرقابة التلقائي الحوسب هذا فإن قلم المحكمة يتولى رصد الفواتير التي يقدمها محامو الدفاع ويتولى أيضاً التمسك بجدول لتقييم أداء النظام في علاقته بفريق الدفاع.

٦- وأخيراً فقد أعربت اللجنة، في دورتها السابعة، عن رغبتها في استعراض سير عمل برنامج المساعدة القانونية منذ دراستها لهذه المسألة آخر مرة^(٩). ويقيم هذا التقرير كيفية عمل البرنامج ويورد اقتراحات لتعديله وهي ترمي إلى تحسينه مع احترام مبادئ المساواة في المعاملة والموضوعية والشفافية والاستمرارية والاقتصاد من التكاليف على نحو متوازن وحصيف.

ثانياً - تنفيذ نظام المساعدة القانونية من أموال المحكمة

٧- يشغل قلم المحكمة نظام المساعدة القانونية من أموال المحكمة^(١٠) ("النظام الحالي") وذلك بالوسائل التالية:

(٥) انظر الفقرة ٧ من هذا التقرير.

(٦) انظر الفقرة ٧ من هذا التقرير.

(٧) كل تعيين يفترض سداد مبلغ قدره ٨٤٨,٨٧ يورو في المتوسط والمعلوم أن عدداً من الحمامين الذين عينتهم المحكمة اضطروا إلى التدخل عددياً في إطار التعيين الواحد.

(٨) ICC-ASP/4/CBF.2/3 بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

(٩) تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها السابعة ICC-ASP/5/23، الفقرة ١٣٠.

(١٠) الوثيقة ICC-ASP/3/16 وقد تم تحديثها بالوثيقة ICC-ASP/5/UINF.1.

- تعيين الدائرة لمحام يمثل المصالح العامة للدفاع عملاً بأحكام الفقرة ٢(د) من المادة ٥٦ ("محامو الدفاع المخصصون").
- المساعدة المقدمة عملاً بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٥٥ (والجدير بالذكر أنه لم تعقد أي محاكمة بموجب هذه الفقرة حتى الآن، (أ) عندما يتم استنطاق أشخاص من قبل المدعي العام ("محامو الدفاع المعينون") و(ب) في حالة شخص يُحال إلى المحكمة، السيد توماس لوبانغا دييلو.
- تمثيل أحد الضحايا عملاً بأحكام الفقرة ٣ من المادة ٦٨ من أجل جلسة اعتماد التهم في إطار قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا دييلو^(١١).

محامو الدفاع المخصصون

- ٨- تولت الدوائر، أو تولى المسجل، بتعليمات من الدوائر، تعيين أربعة محامين مخصصين من محامي الدفاع، اثنين منهم فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وواحد لقضية المدعي العام ضد كوني ورفاقه فيما يتعلق بالحالة في أوغندا، وواحد فيما يتعلق بالحالة في دارفور.
- ٩- وقد تم سداد أتعاب محامي الدفاع المخصصين في إطار نظام المساعدة القانونية وذلك بنفس المعدلات المدفوعة لمحامي الدفاع المعينين من قبل المحكمة^(١٢).

المساعدة المقدمة عملاً بالفقرة ٢ من المادة ٥٥

محامو الدفاع المعينون من قبل المحكمة

- ١٠- عيّنت قلم المحكمة أربعة من محامي الدفاع في عام ٢٠٠٥ و١٢ في عام ٢٠٠٦ من أجل تقديم المساعدة المناسبة للأشخاص الذين يستجوبهم المدعي العام والذين أرادوا ممارسة حقهم في الحصول على مساعدة محام. وقد تبين من التجربة أن طلبات الحصول على المساعدة هي من الأمور التي لا يمكن التنبؤ بها وأنها تقدم من فترة لآخرى على نحو متقطع. وقد تم اتخاذ الترتيبات المناسبة في إطار آلية التنظيم الإداري لهذه المساعدة.
- ١١- وفيما يتعلق بالجانب المالي^(١٣). سدد قلم المحكمة نفقات السفر (تكاليف النقل وبدل الإقامة اليومي) وأتعاب محامي الدفاع وذلك طبقاً للجدول الوارد أدناه:

الأتعاب التي تسدد لمحام دفاع مخصص أو محام دفاع معيّن

- ١٠٠ يورو للساعة الواحدة* بحد أقصى قدره
- ٧٠٠ يورو في اليوم وبحد أقصى قدره

(١١) القضية ICC-01/04-01/06.

(١٢) انظر الفقرة ١١ أدناه.

(١٣) انظر الجدول المفصل لتكاليف كل عملية تعيين محامي دفاع من قبل المحكمة، المرفق الثاني.

• ٨ ٨٦٤ يورو في الشهر

+ مبلغ لتعويض الأعباء المهنية على أساس كل حالة على حدة بحد أقصى قدره ٤٠٪.

* ينطبق معدل الأتعاب بالساعة عندما يعمل محامي الدفاع في مكان إقامته أما إذا كان موفداً في بعثة خارج بلد إقامته فإن المعدل اليومي ينطبق.

المساعدة المقدمة للسيد توماس لوبانغا ديبلو

١٢- بُعيد نقل السيد لوبانغا إلى مركز الاحتجاز عرض عليه قلم المحكمة قائمة بأسماء محامي الدفاع المعيّنين من قبل المحكمة والذين أكدوا استعدادهم للدفاع عنه عند مثوله للمرة الأولى أمام الدائرة وبعد مثوله وعقب إطلاعه على القائمة المستوفاة بأسماء محامي الدفاع المرخص لهم بالترافع أمام المحكمة عيّن السيد لوبانغا السيد جان فلام (وهو محام بلجيكي) ليتولى الدفاع عنه.

١٣- وقد عيّن السيد فلام مساعداً قانونياً (برتبة خ ع -٥) وفقاً لنظام المساعدة القانونية للمحكمة بالإضافة إلى شخص مكلف بتنظيم الملفات وخبير بأنشطة التحقيق وذلك بإذن من المسجل في رسالة مؤرخة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وفي أعقاب المقرر الذي اتخذته المحكمة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦^(٤) تم تعيين مساعد قانوني آخر (ف-٢) في فريق الدفاع كما تلقى السيد فلام مساعدة هامة من قبل مكتب المحامي العام للدفاع ومن قبل عدد من المتدربين العاملين بدون مقابل أو في إطار برنامج المحكمة الخاص بالتدريب الداخلي^(٥).

التمثيل القانوني للضحية a/0105/06

١٤- في أعقاب المقرر الذي اتخذته الدائرة التمهيدية الأولى بإعطاء وضع الضحية في قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو للشخص الذي قدم الطلب a/0105/06، تقدم الضحية إلى قلم المحكمة بطلب للحصول على مساعدة قانونية. وقرر المسجل الاستجابة، بشكل مؤقت، لطلب هذا الضحية وهو شخص معوز تماماً، كما قرر تحمل تكاليف محامية هي السيدة كارين باييتا في جلسة اعتماد التهم.

ثالثاً- تقييم تنفيذ نظام المساعدة القانونية الحالي من أموال المحكمة

١٥- بعد مضي عامين وتيف على بدء العمل بالنظام تم تعيين نحو ٢٠ محامياً للقيام بمختلف الأعباء بموجب النظام الحالي. وقد اتضحت الآن لقلم المحكمة ضرورة إجراء تقييم ناقده لهذا النظام.

١٦- وقد تم ذلك التقييم في ضوء المساعدة المقدمة للمحامين المعيّنين والمحامين المخصصين، من ناحية، وفي ضوء المساعدة المقدمة للمحامين الذين يتدخلون في إطار قضية ما لمساعدة شخص يطلب الحصول على مساعدة قانونية من أموال المحكمة.

(٤) ICC-01/04-01/06-460.

(٥) يرد في المرفق الثالث تفصيل المبالغ المسددة فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المقدمة للسيد لوبانغا والتي دفعتها المحكمة.

١٧- وفيما يتعلق بالحامين المخصصين والحامين المعيّنين تبين من التجارب أن النظام الحالي لم يثر أية صعوبات محددة حتى الآن وبإمكانه أن يستمر على ما هو عليه اللهم إلا فيما يتعلق بضرورة إعادة النظر في مسألة السداد التلقائي للتعويضات مقابل الأعباء المهنية.

١٨- أما فيما يتعلق بتدخلات المحامين الذين يمثلون الأشخاص الذين يطلبون الحصول على مساعدة قانونية من أموال المحكمة، فقد بينت التجربة أن النظام الحالي في عمله في إطار المداولات الفعلية أمام المحكمة وخاصة في قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو قد أوضح ضرورة مواجهة المحكمة لأثر بعض العوامل على قدرة الشخص الذي يمثل أمام المحكمة وفريق الدفاع الذي يحامي عنه على الاضطلاع بأعباء الدفاع على النحو الملائم. وينبغي التأكيد على ثلاثة من تلك العوامل ألا وهي ضيق الوقت المتاح للإجراءات، وتدخل المجني عليهم في تلك الإجراءات ونظام المحكمة الإلكتروني الخاص بالكشف عن الأدلة ومختلف المواد.

المهل الزمنية المحددة للإجراءات

١٩- إن المهل الزمنية المحددة المتعلقة بالطعون التمهيدية^(١٦) وتلك المتعلقة بإيداع الردود القصيرة. ذلك أن الآجال الزمنية المحددة للطعون التمهيدية تقدر بخمسة أيام بالنسبة إلى إيداع عريضة الاستئناف و ٢١ يوماً بالنسبة إلى الوثيقة الداعمة للاستئناف. أما الآجال المحددة للرد على وثيقة يودعها مشارك ما فتقدر ب ٢١ يوماً في حين تقدر المهلة الزمنية المحددة للردود بعشرة أيام^(١٧). أما المهلة الزمنية المتعلقة بإيداع الملاحظات^(١٨) على طلبات مشاركة المجني عليهم فهي محددة، بشكل عام، ب ١٥ يوماً إلا بالنسبة للطلبات المتعلقة بمشاركة مقدمي الطلبات VPRS 1 إلى VPRS 6 التي حُددت ب ١٠ أيام^(١٩). والجدير بالملاحظة أن هذه المهل الزمنية القصيرة لتتقدم الاستئنافات لا تتعلق فقط بالدعوى المقدمة أمام المحكمة إنما هي أيضاً من السمات التي تسم كل النظم القانونية الوطنية. وعلاوة على ذلك فإنها تنطبق كذلك على كل المشاركين في الإجراءات.

تدخل المجني عليهم في الإجراءات

٢٠- تم، في قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو، تلقي ٧٤ طلباً بالمشاركة في الإجراءات وقد طلب من هيئة الدفاع إبداء ملاحظات على تلك الطلبات في غضون ١٠ إلى ١٥ يوماً. ويُعدّ الوقت اللازم لإعداد الملاحظات على تلك الطلبات عبئاً إضافياً بالنسبة لهيئة الدفاع التي يتعين عليها أيضاً احترام المهل الزمنية المفروضة فيما يتعلق ببقية المسائل المطروحة.

(١٦) انظر الأحكام المؤتلفة للمادتين ١٥٤ و ١٥٥ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات والمادة ٦٤ من لائحة المحكمة.

(١٧) انظر المادة ٣٤ من لائحة المحكمة.

(١٨) لقد وضعت المقررات التي أذنت بإيداع الملاحظات على طلبات مشاركة المجني عليه في القضية مهلاً زمنية تقدر، إجمالاً، ب ١٥ يوماً. انظر ICC-01/04-01/06-107 بتاريخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ICC-01/04-01/06-270 بتاريخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ و ICC-01/04-01/06-494 بتاريخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

(١٩) انظر الوثيقة ICC-01/04-01-06-58 بتاريخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦.

النظام الإلكتروني للكشف عن المواد بين المشاركين

٢١- نظراً لجِدَّة نظام "المحكمة الإلكترونية" الذي أخذت به المحكمة بالنسبة إلى هيئة الدفاع يبدو أنه سبب لها، في البداية، عدداً من المشكلات العملية على الرغم من أن المحكمة قد أقامت ذلك النظام لإتاحة التطبيقات اللازمة لتيسير عمل هيئة الدفاع في بيئة "المحكمة الإلكترونية". غير أن هذا النظام الإلكتروني لا يتطلب فحسب تلقي أعضاء أفرقة الدفاع تدريباً خاصاً فيما يتعلق ببعض التطبيقات أو البرامج الحاسوبية اللازمة، بل يتطلب كذلك توافر موظفين مؤهلين داخل الأفرقة يستطيعون استجواب وتنظيم كل وثائق القضايا المتبادلة بين المشاركين في الإجراءات.

٢٢- وقد يتوصل، في المستقبل، إلى الحد من أثر هذه العوامل نتيجة للتعود على الإجراءات الجديدة وخاصة نظام الكشف عن الأدلة والمواد الإلكترونية واقترب ذلك النظام من درجة الكمال خلال بحث هذه القضية وهي أول القضايا التي تطرح على المحكمة.

٢٣- ومما ينبغي التأكيد عليه أن الخبرة المكتسبة حتى الآن لا تتجاوز، أساساً، المرحلة التمهيدية لقضية واحدة طرحت على المحكمة وثلاث حالات. ومن الواضح أنه سيتسنى استخلاص المزيد من الاستنتاجات المحددة عندما تنظر المحكمة في قضية أو أكثر بداية من مرحلة التحقيق وحتى الفصل في القضية في مرحلة الاستئناف. وقد تستدعي كل هذه الاستنتاجات، في الوقت المناسب، مراجعة النظام الحالي وإدخال بعض التعديلات، عند اللزوم، على بعض أحكام القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات ولائحة المحكمة و/أو لائحة قلم المحكمة.

رابعاً- التعديلات المقترحة على النظام الحالي

٢٤- هناك، في الأجل القصير، مسألة تطرح وتمثل في معرفة ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي إدخال تعديلات معينة ومحدودة على النظام الحالي، دون أن يتضمن ذلك إدخال أي تعديل على الإطار التنظيمي مع مراعاة مبادئ المساواة في المعاملة والموضوعية والشفافية والمرونة والاقتصاد في التكاليف المراعاة الواجبة.

٢٥- وهذه التعديلات يقصد بها التخلص من المصاعب المذكورة أعلاه. وقد اتضح، خلال المرحلة التمهيدية في قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو، أن احتياجات الفريق قد تتغير مع استمرار الإجراءات. ولضمان الرد المناسب على هذه التغييرات واعتماد معايير موضوعية تحول دون إبداء أي طرف من الأطراف لأحكام اعتباطية يقترح تكييف العناصر التالية للنظام الحالي: تشكيل الأفرقة، والميزانية المرصودة للتحقيقات، والبيانات التي يدلي بها الشهود الخبراء، وتحديد أجر كل عضو من أعضاء أفرقة الدفاع وتعويض الأعباء المهنية وإجراءات السداد.

٢٦- ولدى التعرف على التعديلات المقترحة أخذ قلم المحكمة بعين الاعتبار إسهامات هيئة الدفاع التي أبدت تعليقاتها على سير عمل النظام الحالي وخاصة ملاحظاتها في إطار قضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو، والوثائق التي أعدت لخدمة أغراض مختلفة من قبل رابطات المحامين ومنها الرابطة الدولية للمحاميين International Bar Association ونقابة المحامين الجنائيين الدولية؛ وتجربة المحاكم المختصة والدروس المستفادة من الزيارات التي أجراها موظفو قلم المحكمة في لندن ومدريد لتبادل الخبرات مع المؤسسات المسؤولة عن إدارة برامج المساعدة القانونية.

٢٧- وقد وُزِعَ قلم المحكمة وثيقة عمل أولية على عدد من الجهات المخاطبة سواء داخل المحكمة أو خارجها، كما نظم اجتماعاً لمناقشة المقترحات المطروحة وقد عقد هذا الاجتماع في مقر المحكمة طوال يوم ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وتمت مراعاة كل آراء المشاركين قدر الاستطاعة، في إعداد هذا التقرير^(٢٠).

٢٨- وقد يتم تعديل هذا التقرير في ضوء المشاورة الأخيرة التي ستعقد مع هيئة الدفاع والمقرر أن تعقد يومي ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧. وسيتم تناول مسألة تعويض الأعباء المهنية في ضميمته مرفقة بهذا التقرير ستقدم إلى اللجنة في القريب العاجل*.

التعديلات المنطبقة على هيئة الدفاع فقط

تشكيل الأفرقة

٢٩- من غير المزمع إدخال أي تعديلات على الفترات الزمنية التي تتدخل فيها هيئة الدفاع بمفردها كما هو منصوص عليه في النظام الحالي.

الفترات الزمنية التي تتدخل فيها هيئة الدفاع بمفردها (انظر المرفق الرابع: المرحلتان ١ و٤ من الإجراءات):

- المساعدة المقدمة لشخص يتم استجوابه من قبل مكتب المدعي العام (محامي الدفاع الذي تعينه المحكمة).
- محامي الدفاع المخصص والذي يمثل المصالح العامة للدفاع.
- الفترة الزمنية المنقضية بين المرافعات النهائية وبين النطق بالأحكام.

وينبغي إيضاح أن هيئة الدفاع قد تتلقى مساعدة من مكتب المحامي العام للدفاع.

وبالمثل فإن المساعدة القانونية التي تسدد المحكمة رسومها لا تغطي، من حيث المبدأ، الدعاوى المطروحة أمام السلطات القضائية الوطنية استناداً إلى المادة ٥٩ من النظام الأساسي للفصل في إجراءات الاعتقال في الدولة التي تلقي القبض على الشخص المعني قبل نقله إلى المحكمة.

٣٠- وسيتم تبسيط تشكيل الأفرقة كما هو منصوص عليه في النظام الحالي. فعوضاً عن وصف الأفرقة بالتفصيل في كل مرحلة من مراحل الإجراءات يقترح تعيين فريق أساسي يعمل طوال استمرار الإجراءات باستثناء الفترتين اللتين تعمل فيهما هيئة الدفاع بمفردها. وسيتم استكمال هذا الفريق الأساسي بموارد إضافية أثناء مرحلة المحاكمة.

(٢٠) ترد قائمة بأسماء الرابطات ووحدات المحكمة التي تلقت الوثيقة، والمشاركين في الاجتماع والمساهمات الخطية المقدمة في المرفق السابع وستتم إتاحة المحضر الحرفي للاجتماع في القريب العاجل. وستجرى مشاورة أخرى خلال الحلقة الدراسية السنوية التي ينظمها قلم المحكمة لصالح المحامين المدرجين في القائمة. وستعقد هذه الحلقة الدراسية يومي ٢٨ و٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ وقد تؤدي الاستنتاجات التي تخلص إليها إلى إدخال بعض التعديلات الطفيفة على هذا التقرير.

* انظر المرفق الثامن.

٣١- ومن شأن مشاركة المساعد القانوني في الفريق الأساسي أثناء المرحلة التمهيديّة أن تبسط كذلك تشكيل الأفرقة وأن تلي أيضاً الاحتياجات التي اتضحت من الناحية العملية.

٣٢- وسيتم تعزيز هذا الفريق الأساسي أثناء سير الإجراءات بموارد إضافية بعضها يقدم تلقائياً والآخر يقدم حسب بعض البارامترات التي قد تؤثر في حجم العمل الذي تضطلع به هيئة الدفاع.

(أ) الفريق الأساسي (انظر المرفق الرابع: المراحل ٢ و ٣ و ٥ من الإجراءات).

- محامي دفاع (ما يعادل المرتب الذي يتقاضاه محام في مكتب المدعي العام برتبة ف-٥).
- مساعد قانوني (ما يعادل المرتب الذي يتقاضاه موظف قانوني معاون في مكتب المدعي العام برتبة ف-٢ وهو منصوص عليه في النظام الحالي فقط في مرحلتها المحاكمة والاستئناف).
- مسؤول عن إدارة ملفات القضية (ما يعادل المرتب الذي يتقاضاه مسؤول إدارة ملفات القضايا في مكتب المدعي العام (برتبة ف-١) وهو ما يطلق عليه اسم "مساعد" في النظام الحالي).

(ب) الموارد الإضافية التي يتم توفيرها تلقائياً أثناء مرحلة المحاكمة (انظر المرفق الرابع: المرحلة ٣ من الإجراءات)

- محامي دفاع معاون (ما يعادل المرتب الذي يتقاضاه محامي دفاع معاون في مكتب المدعي العام برتبة ف-٤ أو ما يطلق عليه اسم "المستشار القانوني" في النظام الحالي)، ويبدأ هذا المحامي عمله فور اتخاذ قرار نهائي بشأن اعتماد التهم. ومن شأن ذلك أن يتيح لمحامي الدفاع المعاون الوقت الكافي للتعرف على ملابسات القضية قبل بدء المحاكمة.

٣٣- ومن المنوي إتاحة الخيار لهيئة الدفاع إما باستخدام الموارد المخصصة لتعيين محامي دفاع معاون بدلاً من المساعد القانوني - بالإضافة إلى مساعد يتقاضى مرتباً بمسئولية يعادل مستوى موظف من فئة الخدمات العامة (خ ع-٥)، أو تعيين مساعدين يتقاضيان مرتباً يعادل مرتب موظف من الفئة الفنية برتبة ف-١. وعلى الرغم من أن هذين الخيارين لن يترتب عليهما أي عبء مالي إضافي فإن النظام الحالي (تعيين محامي دفاع معاون) هو الأنسب، فيما يبدو، وذلك بالنظر إلى الحاجة إلى كفالة استمرارية التمثيل وخاصة في حالة انسحاب محامي الدفاع خلال الإجراءات أو عدم حضوره المحاكمة بشكل مؤقت.

(ج) الموارد الإضافية المتغيرة (انظر المرفق الرابع: المراحل ١ و ٢ و ٣ و ٥ من الإجراءات والمرفق الخامس)

٣٤- ونظراً لاستحالة التنبؤ بشكل دقيق بالاحتياجات التي يتحتم على الفريق تلبيةها أثناء سير الإجراءات في قضية ما، وخاصة فيما يتعلق بتدخلات المجني عليهم، يوصى بوضع صيغة تسمح بتغيير الموارد الإضافية المخصصة للأفرقة تبعاً للتغيرات التي تطرأ، أحياناً، على حجم العمل خلال النظر في قضية ما.

٣٥- وبدون استبعاد البارامترات الأخرى التي تبرر تخصيص الموارد الإضافية فقد عمد قلم المحكمة إلى تقدير عدد من البارامترات بغية الوصول إلى صيغة معادلة تسمح لمخامي الدفاع بتعيين المزيد من المساعدين الذين تسدد أجورهم من صندوق الطوارئ التابع للمحكمة. والوحدة المعتمدة في هذا الإطار هي "معادل الدوام الكامل" الذي يساوي حجم العمل الذي يضطلع به أحد أعضاء الفريق كامل الوقت:

- '١' لكل قسمة من التهم ينسبها المدعي العام "٠,٠٢٥ معادل دوام كامل (١ معادل دوام كامل = ٤٠ قسمة)
- '٢' لكل شخص يقدم طلباً بالمشاركة في الإجراءات: ٠,٠٠٥ معادل دوام كامل (١ معادل دوام كامل = ٢٠٠ شخص)
- '٣' لكل ضحية أو مجموعة ضحايا تقبل الدائرة طلب مشاركته أو مشاركتها في القضية: ٠,٠٢ معادل دوام كامل (١ معادل دوام كامل - ٥٠ ضحية)
- '٤' لكل ٣٠٠٠ صفحة تضاف إلى ملف القضية من قبل سائر المشاركين: ٠,١ معادل دوام كامل (١ معادل دوام كامل - ٣٠٠٠٠ صفحة)
- '٥' لكل ٣٠٠٠ صفحة يقدمها المدعي العام "٠,١ معادل دوام كامل (١ معادل دوام كامل = ٣٠٠٠٠ صفحة).

٣٦- ويحوّل تراكم الوحدات من معادل الدوام الكامل لدى فريق ما هذا الفريق إمكانية تعيين الموظفين الإضافيين وفقاً للصيغة التالية:

- مقابل معادل دوام كامل: تعيين مساعد قانوني واحد
- مقابل ٣ معادلات دوام كامل: تعيين محامي دفاع معاون.

٣٧- ولمخامي الدفاع الخيار بين توزيع مجموع معادلات الدوام الكامل المتراكمة من أجل تشكيل فريقه.

٣٨- واختيار معادل الدوام الكامل كوحدة من وحدات العمل من أجل تعيين المزيد من الموظفين في فريق ما بطريقة ما يتفق مع النهج العام المعتمد في نموذج طاقة المحكمة^(٢١). وهو يعطي النظام المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات التي تطرأ خلال الإجراءات في حين يكفل الموضوعية اللازمة.

٣٩- غير أن الزيادة المبالغ فيها في حجم فريق ما نظراً لتراكم معادلات الدوام الكامل قد يجعل العبء المالي أمراً لا يتناسب مع الاحتياجات الحقيقية مما قد يؤدي إلى نشوء مصاعب فيما يتعلق بإدارة الفريق ويرهق كاهل المحكمة من حيث الموارد المالية التي توفرها. وعليه فإن من المزمع وضع حدود للموارد الإضافية المتغيرة التي يمكن تخصيصها وذلك بمراعاة محدودية الموارد المخصصة لبرنامج المساعدة القانونية المقدمة من أموال المحكمة.

٤٠- وعلاوة على ذلك فإن مبدأ تغييرية الموارد الإضافية وفقاً للبارامترات الواردة أعلاه يملي إعادة النظر في تلك الموارد عندما يقل عدد تلك البارامترات أو عندما ينتهي أثرها على عبء العمل الذي تضطلع به هيئة الدفاع في مرحلة معينة من مراحل الإجراءات.

٤١- وبذا، وفيما يتعلق بالبارامتر المتعلق "بالتهم" فإنه في حالة تعديل أمر الاعتقال الذي ينطوي على عدة تهم تبرر عدداً محدداً من معادلات الدوام الكامل أثناء سير الإجراءات بنسب تساوي أو تتجاوز معادلاً واحداً من معادلات الدوام الكامل، فإن الموارد الإضافية المتغيرة المخصصة لتلك القضية ستخفص.

٤٢- وبالمثل، فيما يخص البارامتر المتعلق "بالشخص الذي يقدم طلباً بالمشاركة في الإجراءات"، فإن الموارد المتغيرة المخصصة بموجب هذا البارامتر سيعاد النظر فيها بُعيد بت الدائرة في مسألة طلبات المشاركة.

٤٣- أما الموارد الإضافية المتغيرة والمخصصة بموجب البارامترات الأخرى فإنها ستظل على ما هي عليه حتى المرافعات النهائية أمام الدائرة الابتدائية.

٤٤- ولن تمنح الموارد الإضافية المتغيرة تلقائياً بل لا بد من أن تطلبها هيئة محامي الدفاع خصيصاً وعلى هذه الهيئة أن تبرر حاجتها إلى تلك الموارد وذلك، وإذا دعت الضرورة، قبل التراكم الفعلي لمعادلات الدوام الكامل بخصوص أحد البارامترات بغية ضمان تمثيل العميل تمثيلاً فعالاً.

٤٥- ولا يخفى على قلم المحكمة وجود بارامترات أخرى مثل طبيعة التهم المنسوبة ونوع المسؤولية التي يتحملها الشخص الذي تتم مقاضاته مما قد يؤثر تأثيراً كبيراً في عمل الأفرقة غير أنه لا يتوافر لديه، في الوقت الحاضر، ما يكفي من الأدلة الموثوقة، نسبياً، والمستقاة من إدارة القضايا لتحديد أثر هذه البارامترات على عمل هيئة الدفاع تحديداً كمياً وموضوعياً وترجمة تلك البارامترات إلى موارد متغيرة قد يحتاج إليها بشكل معقول لتأمين دفاع يتسم بالفعالية والكفاءة. وبإمكان هيئة الدفاع، عند الحاجة، تقديم طلب، عملاً بالفقرة ٣ من القاعدة ٥٣ من لائحة المحكمة، وسيتخذ المسجل القرار المناسب بشأنه وذلك بمساعدة المفوضين المعيّنين بمسائل المساعدة القانونية وفي إطار الرقابة التي تفرضها الدائرة استناداً إلى الفقرة ٤ من القاعدة ٨٣.

الميزانية المخصصة للتحقيقات

٤٦- نظراً لحاجة هيئة الدفاع إلى الاضطلاع بأنشطة التحقيق بغرض الإعداد لجلسة اعتماد التهم يبدو أن من المناسب مراجعة الميزانية المخصصة لتلك الأنشطة في النظام الحالي وإدراج الأجر الذي يتقاضاه الخبير المنصوص عليه في القاعدة ١٣٩ من لائحة قلم المحكمة. وبالنظر إلى المهام التي قد يدعى ذلك الخبير إلى الاضطلاع بها وإلى أن هذا الخبير أبعد من أن يكون الشخص الذي يحل محل المحقق وهو من أصحاب المهن القانونية، فقد رُئي أن الأجر المنطبق في هذه الحالة ينبغي أن يكون الأجر الذي يتقاضاه محقق مساعد (خ ع-٥) في مكتب المدعي العام.

٤٧- والميزانية المخصصة في إطار النظام الحالي (١٣٨ ٧٠ يورو) تعادل الأتعاب التي يتقاضاها محقق لمدة ٩٠ يوماً (٢١ ٥٥٢ يورو أي ما يعادل الأجر الذي يتقاضاه محقق في مكتب المدعي العام برتبة ف-٤) وأجر خبير واحد في الفترة ذاتها (١٤ ٦١٦ يورو أي ما يعادل أجر محقق مساعد في مكتب المدعي العام برتبة خ ع-٥)، وبدل الإقامة اليومي للفترة ذاتها (٢٠ ٩٧٠ يورو) ومبلغ ١٣ ٠٠٠ يورو مخصص لتكاليف السفر. وهذه الميزانية تعد ميزانية أساسية تغطي الاحتياجات اليومية لهيئة الدفاع بما في ذلك عملية تعيين الشهود المحتملين والتوصل إلى قرار بشأن شهادتهم أو الحصول على الأدلة ذات الصلة فيما يخص ٣٠ من شهود الإثبات في المتوسط.

٤٨ - وستتم زيادة المبلغ المخصص للأتعاب وبدل الإقامة اليومي في هذه الميزانية الأساسية وخاصة في الحالات التالية وبمقتضى الشروط الواردة أدناه:

- لكل شاهد إضافي يقدمه مشارك آخر: نصف يوم من التحقيقات؛
- وتزداد تكاليف السفر بالنسب التالية:

- لكل ١٠ أيام من التحقيقات الإضافية: سفرة واحدة وطنية أو إقليمية؛
- لكل ٣٠ يوماً من التحقيقات الإضافية: سفرة واحدة بين القارات.

وعلى خلاف الموارد الإضافية المتغيرة المخصصة لأعضاء الفرق الإضافيين لن يتم وضع حد أقصى بالنسبة للبارامتر الذي ينطبق على أيام التحقيق الإضافية. وكما أُشير إليه أعلاه، في سياق الموارد البشرية^(٢٢)، فإن هناك عوامل أخرى قد تؤثر تأثيراً كبيراً في عمل الأفرقة في مجال التحقيق. وقلم المحكمة يدرك تمام الإدراك هذه الحقيقة، إلا أنه لا تتوافر لديه، في الوقت الحاضر، أدلة موثوقة نسبياً مستقاة من إدارة القضايا ليتمكن من تحديد أثر هذه البارامترات على عمل هيئة الدفاع بموضوعية وترجمة تلك البارامترات إلى موارد متغيرة قد يحتاج إليها بشكل معقول لتأمين دفاع يتسم بالفعالية والكفاءة^(٢٣). وبإمكان هيئة الدفاع، إذا احتاجت إلى المزيد من الموارد، أن تعتمد دائماً إلى تقديم طلب في هذا المعنى بموجب الفقرة ٣ من القاعدة ٨٣ من لائحة المحكمة.

المهام التي يقوم بها أعضاء الفريق (من غير المحققين أو الخبراء أو المهتمات التي يقوم بها سائر أعضاء الفريق لأغراض التحقيق)

٤٩ - لقد درس قلم المحكمة بعناية إمكانية زيادة الميزانية المخصصة لنفقات الأفرقة، فهناك من رأى أن الأموال المكرسة، خلال مرحلة المحاكمة، لسداد تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي والمرخص بها في الوقت الحاضر لا تكفي لسد احتياجات الأفرقة.

٥٠ - ومع ذلك ونظراً لإقامة أنظمة محوسبة يسمح لأعضاء الأفرقة بالنفاذ إلى الشبكة التي ينتمون إليها من مكان إقامتهم وتبادل الوثائق والتعليقات بكل أمان فإنه لا يبدو من الضروري اتخاذ التدابير الكفيلة لمواجهة تلك الزيادة.

الخبراء الشهود

٥١ - بمجرد أن توافق الدائرة على الشهادة التي يديها خبير ما فإن الأتعاب التي يتقاضاها والنفقات التي يتحملها تتم تغطيتها من الميزانية المخصصة لذلك الغرض من قبل وحدة الضحايا والشهود.

(٢٢) انظر الفقرة ٤٣ أعلاه.

(٢٣) كما يشير إلى ذلك عدد من رابطات محامي الدفاع التي قدمت مساهمات خطية إلى المشاورة التي انعقدت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

التعديلات المنطبقة على الضحايا فقط

٥٢- لم يتخذ المسجل، حتى الآن، إلا مقررًا واحدًا بشأن منح المساعدة القانونية^(٢٤). وقد بينت التجربة المكتسبة من الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقضية المدعي العام ضد توماس لوبانغا ديبلو أن مشاركة الضحايا في المرحلة التمهيدية تظل، وإن كانت مقبولة، محدودة من الناحية الإجرائية^(٢٥). وستؤثر المقررات التي ستتخذها دوائر المحكمة، في المستقبل، بشأن إجراءات المشاركة في الموارد التي لا بد من توفيرها لأفرقة الممثلين القانونيين للضحايا ومتطلبات عمليات التحقيق قبل مرحلة جبر الأضرار وأثناءها.

٥٣- وعلاوة على ذلك فإنه يجوز للدائرة أو للمسجل، في كل حين، اتخاذ مقررات ظرفية تتعلق بالتمثيل القانوني للضحايا وذلك تبعاً لملاسات القضية. وعليه يجب أن يتمكن نظام المساعدة القانونية من تلبية هذه الاحتياجات بشكل فعال.

٥٤- والجدير بالملاحظة أيضاً أن المساعدة القانونية من أموال المحكمة ستقدم في إطار التمثيل القانوني العام.

٥٥- وبناء على ذلك، ونظراً لعدم وجود أحكام قضائية مؤكدة حول إجراءات مشاركة الضحايا الذين يقدمون طلبات للحصول على مساعدة قانونية من أموال المحكمة، من جهة، وعدم وجود بارامترات موثوقة بالقدر الكافي في هذا الصدد، من ناحية أخرى، فإنه يبدو من الأنسب، في الوقت الحاضر، الإحجام عن إقامة نظام مخصص لتقديم المساعدة القانونية للضحايا في المرحلة التمهيدية. أما بالنسبة لمرحلة المحاكمة فيقترح، من حيث المبدأ، تعيين فريق أساسي يتم تقليصه أو توسيعه بناءً على تقدير المسجل في ضوء إجراءات المشاركة الحالية التي قررتها دوائر المحكمة وما إلى ذلك من العوامل. ويتألف هذا الفريق الأساسي مما يلي:

• محامي دفاع (ف-٥)

• مسؤول عن إدارة ملف القضية ("مساعد" في مصطلح النظام الحالي (ف-١)).

٥٦- أما في مرحلة جبر الأضرار فيقترح تعيين فريق أساسي يمكن زيادة عدد أعضائه حسب تقدير المسجل وتحت رقابة الدائرة ويتألف ذلك الفريق من:

• محامي دفاع (ف-٥)

• مساعد قانوني (ف-٢)

• مسؤول عن إدارة ملف القضية ("مساعد" في مصطلح النظام الحالي (ف-١)).

٥٧- ويمكن النظر في إمكانية توفير موارد إضافية لفريق التمثيل القانوني وخاصة في الحالات التالية: عندما يتجاوز عدد المجني عليهم في المجموعة الخمسين، وعندما تقتضي إجراءات جبر الأضرار طلب اتخاذ كل إجراءات الحماية عملاً بأحكام الفقرة ١ من المادة ٩٣ من نظام روما الأساسي، عندما قررت الدائرة أنها ستحدد مدى أي أضرار تلحق.

(٢٤) مقرر قلم المحكمة المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ ICC-01/04-01/06-650.

(٢٥) المقررات التي اتخذتها الدائرة التمهيدية في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (ICC-01/04-101)، وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر

٢٠٠٦ (ICC-01/04-1/06-4620) وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (ICC-01/04-01/06-601).

الميزانية المخصصة للتحقيقات

٥٨- لا يخصص النظام الحالي ميزانية للتحقيقات. غير أنه يبدو من الضروري، وخاصة فيما يخص جميع المسائل المتعلقة بجبر الأضرار، التفكير في رصد ميزانية لهذا الباب. ويقترح تخصيص ميزانية قدرها ٤٣ ٧٥٢ يورو للقضية برمتها بما في ذلك مرحلة جبر الأضرار. وتعادل هذه الميزانية الأتعاب التي يتقاضاها محقق لمدة ٦٠ يوماً (١٧ ٩١٢ يورو) أي ما يعادل أجر محقق في مكتب المدعي العام (برتبة ف-٤) وبدل الإقامة اليومي للفترة ذاتها (١٥ ٨٤٠ يورو) و١٠ ٠٠٠ يورو لسداد تكاليف السفر.

التعديلات المنطبقة على كل من هيئة الدفاع والضحايا

تحديد المبالغ التي يتعين تسديدها

٥٩- تحدد أجور كل أعضاء الفريق استناداً إلى الأجر الذي يتقاضاها الموظفون من الرتب المناسبة في الدرجة الخامسة. ويرد جدول الأجر المناظرة لكل فئة من فئات أعضاء الفريق في المرفق السادس.

إجراءات السداد

٦٠- لقد اعترض محامو الدفاع عن السيد لوبانغا اعتراضاً شديداً على الممارسة المعتمدة، من حيث المبدأ، من قلم المحكمة والمتمثلة في دفع ٦٠٪ من أتعاب كل عضو من أعضاء الفريق بعد تقديم بيان بعدد الساعات التي عملها، ودفع النسبة المتبقية وقدرها ٤٠٪ في نهاية كل مرحلة أو كل ستة أشهر.

٦١- وهذه الممارسة لا يعمل بها في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وهي تختلف عن الممارسة المعمول بها في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حيث تم دفع ٨٠٪ من أجر أعضاء الأفرقة في نهاية كل شهر. ومع ذلك فإن هذه الإمكانية قد اعترض عليها محامو الدفاع الذين طالبوا بمعاملتهم بنفس الطريقة التي يعامل بها أعضاء مكتب المدعي العام الذين يحصلون على أجورهم كاملة كل شهر.

٦٢- وعلى الرغم من إغراق هذه الحجة في التبسيط فإن النسبة المئوية للأجور المدفوعة في الوقت الحاضر، وهي من أكثر النسب انخفاضاً في جميع السلطات القضائية الدولية تستدعي تغييرها.

٦٣- وعليه يقترح إعادة النظر في النسبة المئوية المنصوص عليها في النظام الحالي. وسيتم، في المستقبل، دفع ٧٥٪ من الأتعاب عند تلقي بيان بساعات العمل التي أنفقت أما النسبة المتبقية فتدفع في نهاية كل مرحلة من المراحل أو كل ستة أشهر وذلك بعد استعراض تنفيذ خطة العمل التي يوافق عليها قلم المحكمة أصلاً.

٦٤- أما دفع كامل المبلغ الواجب السداد فإنه يجعل من رقابة قلم المحكمة على استخدام الأموال المدفوعة للأفرقة القانونية واسترداد المبالغ التي قد تكون دفعت بدون وجه حق لأعضاء الأفرقة أو للشخص المكلف بملف القضية في حالة انسحاب محامي الدفاع أمراً في غاية الصعوبة بل قد يكون أمراً مستحيلاً.

٦٥- غير أن طريقة الدفع هذه لا تنسحب إلا على محامي الدفاع ومحامي الدفاع المعاون أما بقية أعضاء الفريق فإنهم يتقاضون أجورهم بالكامل عند تلقي البيانات الخاصة بالساعات التي عملوها. وعلاوة على ذلك فإن هذه الطريقة لا تنطبق على الفترة الممتدة بين التاريخ الفعلي لبداية المحاكمة، كما تحده الدائرة الابتدائية، والمرافعات النهائية، حيث يتلقى كل أعضاء الفريق أجورهم بالكامل.

٦٦- وفي جميع الحالات هناك ما ينص، في إطار النظام الحالي، على تدخل المفوضين المعنيين بالمساعدة القانونية الذين تشكل مشاركتهم ضماناً مناسبة تتمثل في ممارسة رقابة على مدى الحاجة إلى الأنشطة التي يضطلع بها محامي الدفاع ومعقوليتها وفعاليتها حيث أن تلك الأنشطة تمولّ في إطار برنامج يتلقى أموالاً عامة.

المرفق الأول

تعديل المبادئ التي تحكم تحديد مفهوم العوز

(١) أساس حساب تكلفة العيش

يستند قلم المحكمة، لدى تقييم احتياجات الأشخاص الذين يعولهم مقدم الطلب، إلى المصادر التالية حسب ترتيب أوليتها.

(أ) الإحصاءات الرسمية المتعلقة بتكاليف العيش في الدولة التي يعيش فيها كل مُعال؛

(ب) الإحصاءات الرسمية للجنة الخدمة المدنية الدولية؛

(ج) الإحصاءات الأخرى المتعلقة بتكلفة العيش في مكان إقامة المعالين؛

(د) معدل بدل الإقامة اليومي الذي تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية بالنسبة لمدد الإقامة التي تتجاوز الشهر.

(٢) استثناء بعض الأصول

- المسكن الذي يمتلكه طالب المساعدة: تحسم قيمة الإيجار التقديري من الاحتياجات المقدرة للمعالين الذين يعيشون فيه. وإذا كان الإيجار أعلى من احتياجات أولئك الأشخاص فإن الفارق يعتبر من أصول الطالب المتاحة لاستعماله؛
- المسكن الذي يمتلكه شخص يعوله طالب المساعدة: تحسم قيمة الإيجار التقديري من الاحتياجات المقدرة للشخص المعني (وكذلك احتياجات سائر المعالين الذين يعيشون معه، عند الضرورة) وذلك حتى تصل تلك القيمة إلى المبلغ التقديري لتلك الاحتياجات^(١)؛
- الأثاث: يرى قلم المحكمة أن النهج المبين في الوثيقة المرجعية يحقق الغرض المنشود؛
- السيارات: في رأي قلم المحكمة أنه لا يجوز استثناء أي سيارة فائقة القيمة أو فارهة.

(١) يرى قلم المحكمة أنه ما لم يتم نقل ملكية العقار الذي يسكنه المعال إليه بطريقة الاحتيال، فإن ذلك العقار لا يمكن اعتباره من أصول طالب المساعدة.

المرفق الثاني

تكلفة كل حالة تعيين لخامي دفاع مجاني أو محامي دفاع مخصص
حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧

التكلفة	الرقم المرجعي للتعيين
٢ ٩١٨,٥١	01/05
٧ ٧٠٠,٠٠	02/05
٢ ٦١٦,٠٠	03/05
٦ ٠٨٠,٠٠	01/06
٥ ٢٥٥,٨٣	02/06
٢ ٥٥٠,٠٠	03/06
١٢ ٤٣٤,٦٨	04/06
٧ ١٦٨,٦٢	05/06
٤ ٢٠٤,٢٢	06/06
١٠ ٣٢١,٦٦	07/06
٥ ٢١٠,٥١	08/06
٩ ٥٧٥,٢٨	09/06
٧٦ ٠٣٥,٣١	المجموع

التكلفة	السنة
١٣ ٢٣٤,٥١	٢٠٠٥
٦٢ ٨٠٠,٨٠	٢٠٠٦
٧٦ ٠٣٥,٣١	المجموع

المرفق الثالث

تفاصيل المبالغ المدفوعة لفريق الدفاع عن السيد توماس لوبانغا دييلو
حتى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧

أتعاب محامي الدفاع	٩٦ ٤٨٤,١٤ يورو
أتعاب المساعد القانوني	٣٢ ٤٦٧,٥٦ يورو
أتعاب المسؤول عن إدارة ملف القضية	١٧ ٦٠٣,٦٧ يورو
أتعاب الخبير	١٨ ٥٦٠,٠٠ يورو
تكاليف السفر (باستثناء التحقيقات)	٢٩ ٤٢٩,٩٠ يورو
تكاليف السفر (التحقيقات)	٢٧ ٣٣٧,٦١ يورو
المجموع	٢٢١ ٨٨٢,٨٨ يورو

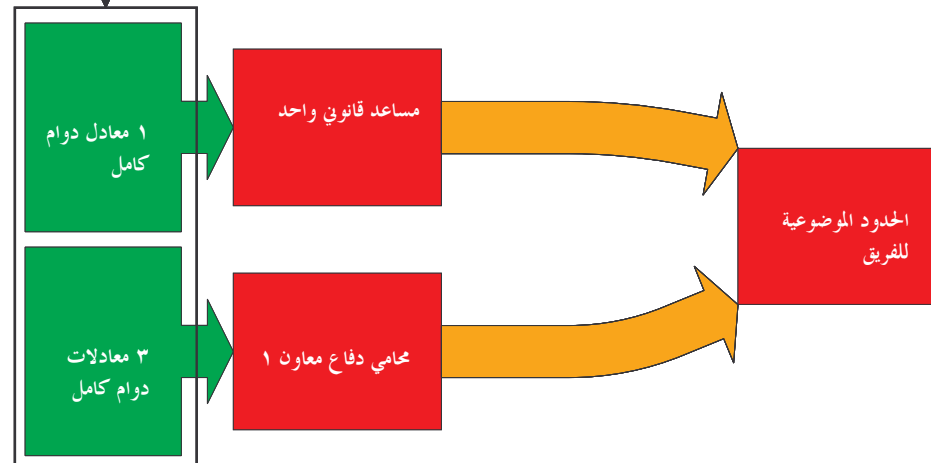
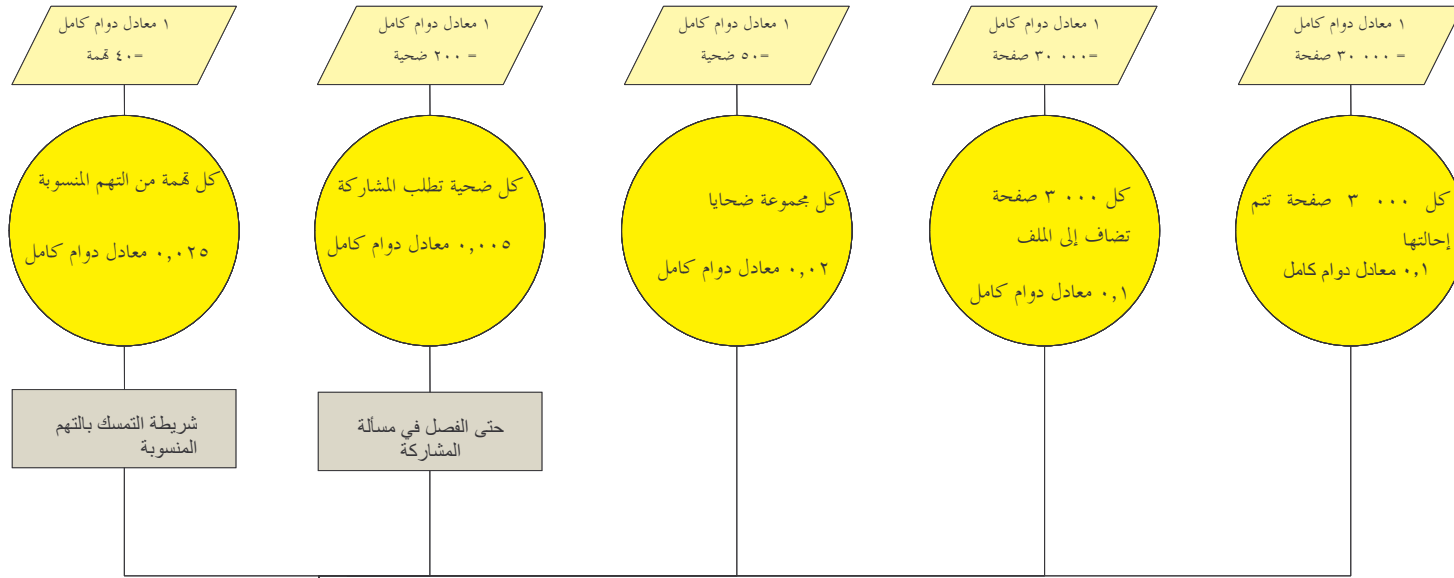
المرفق الرابع

٤ ٠٠٠ + يورو/شهر لتسديد النفقات					
٥٥ ٣١٥ + يورو للتحقيقات					
النظام الحالي	محامي دفاع ف-٥ ١٢ ٤١٠ يورو	محامي دفاع ف-٥ مساعد خ ع-٥ ١٩ ٨٦٤ يورو	محامي دفاع ف-٥ محامي دفاع معاون ف-٤ مساعد قانوني ف-٢ مساعد خ ع-٥ ٣٦ ٥٠٩ يورو	محامي دفاع ف-٥ ١٢ ٤١٠ يورو	محامي دفاع ف-٥ مساعد قانوني ف-٢ مساعد خ ع-٥ ٢٦ ٤٥١ يورو
		حتى انعقاد أول جلسة لعرض الأوضاع أمام الدائرة الابتدائية			
بداية التحقيقات	١ حتى المثول الأول أمام الدائرة التمهيدية	٢	٣ حتى ختام المرافعات النهائية	٤ حتى النطق بالقرارات	٥ مرحلة الاستئناف
		إلى أن يصبح القرار الخاص باعتماد التهم نهائياً			
النظام المقترح	محامي دفاع ف-٥ ١٥ ١٦٥ يورو	محامي دفاع ف-٥ مساعد قانوني ف-٢ مسؤول عن إدارة ملف القضية ف-١ ٢٦ ١٥٠ يورو	محامي دفاع ف-٥ محامي دفاع معاون ف-٤ مساعد قانوني ف-٢ مسؤول عن إدارة ملف القضية ف-١ ٣٨ ٧٠١ يورو	محامي دفاع ف-٥ ١٥ ١٦٥ يورو	محامي دفاع ف-٥ مساعد قانوني ف-٢ مسؤول عن إدارة ملف القضية ف-١ ٢٦ ١٥٠ يورو
٤ ٠٠٠ + يورو/شهر لتسديد النفقات					
٧٠ ١٣٨ + يورو للتحقيقات					
+ الموارد الإضافية (انظر الجدول المرفق)					

المرفق الخامس

الموارد الإضافية المتغيرة

أعضاء الفريق الإضافيون



المرفق السادس

تحديث للأجر الذي يتقاضاه كل عضو من أعضاء الفريق^(١)

الفترة	الفئة المقابلة في مكتب المدعي العام	الأجر بموجب النظام الحالي	الأجر المقترح ^(٢)
محامي دفاع	محامي دفاع أقدم (ف-٥)	٨ ٨٦٤ يورو/شهر	١٠ ٨٣٢ يورو/شهر
محامي دفاع معاون	محامي دفاع بالدائرة الابتدائية (ف-٤)	٧ ١٨٤ يورو/شهر	٨ ٩٦٥ يورو/شهر
مساعد قانوني	محامي دفاع معاون بالدائرة الابتدائية (ف-٢)	٤ ٧٠٥ يورو/شهر	٦ ١١٣ يورو/شهر
مسؤول عن إدارة ملف القضية	مسؤول من إدارة ملف القضية (ف-١)	٣ ٤٥٤ يورو/شهر (خ ع-٥)	٤ ٨٧٢ يورو/شهر
محقق	محقق جنائي (ف-٤)	٧ ١٨٤ يورو/شهر	٨ ٩٦٥ يورو/شهر
خبير	محقق مساعد (خ ع - مساعد قانوني)	٣ ٤٥٤ يورو/شهر	٤ ٠٤٧ يورو/شهر

(١) انظر الفقرات ٣٠ و ٤٥ و ٥٣ و ٥٥ أعلاه. وهذه الأرقام لا تشمل أي تعويض على الأعباء المهنية.

(٢) تم حساب هذه المبالغ على أساس الراتب الإجمالي الداخل في حساب المعاش التقاعدي للموظف الذي ينتمي إلى الرتبة المناسبة في الدرجة الخامسة (انظر الفقرة ٥٦ أعلاه) وذلك طبقاً لجدول مرتبات الأمم المتحدة المعتمدة في حريف عام ٢٠٠٦.

المرفق السابع

المشاورات مع الرابطات القانونية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧

قائمة الرابطات التي تلقت وثائق عمل من قلم المحكمة

- ١- أطباء بلا حدود - بلجيكا
- ٢- أطباء بلا حدود- فرنسا
- ٣- رابطة محامي الدفاع - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
- ٤- الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية
- ٥- الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان
- ٦- النقابة الدولية للمحامين الجنائيين
- ٧- الرابطة الدولية لمحامي الدفاع الجنائي
- ٨- مكتب المساعدة القانونية والدفاع - المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
- ٩- اتحاد المحامين الدولي
- ١٠- رابطة المحامين الأيبيرية- الأمريكية

قائمة المدعوين

موظفو المحكمة الجنائية الدولية

- ١- السيد برونو كاثالا، رئيس قلم المحكمة
- ٢- السيد ديديه بريرا، رئيس شعبة الضحايا والدفاع
- ٣- السيدة فيونا ماكاي، رئيس قسم مشاركة وتعويض الضحايا
- ٤- السيد استبان بيرالتا- لوزيلا، رئيس قسم دعم الدفاع بالنيابة
- ٥- السيد كسافييه- جان كيتا، محام رئيسي، مكتب المحامي العام للدفاع
- ٦- السيد باولينا ماسيدا، محام رئيس، مكتب المحامي العام للضحايا، وقامت بتمثيلها السيدة سارة بيليه، الموظف القانوني
- ٧- السيدة مليندا تايلور، محام مساعد، مكتب المحامي العام للدفاع
- ٨- السيد سام شوامانيش، موظف قانوني مساعد- قسم دعم الدفاع
- ٩- السيدة إيزابيل غيبال، مدير مكتب الوثائق وقواعد البيانات
- ١٠- السيد عبد العزيز إمباي، موظف قانوني مساعد- شعبة الضحايا والدفاع
- ١١- السيد فيكتوريا رومانوفا، المكتب الخاص لرئيس شعبة الدفاع والضحايا

المدعوون من الخارج:

- | <u>المنظمة</u> | <u>الممثل</u> |
|---|---|
| ١- رابطة محامي الدفاع- المحكمة الجنائية الدولية | السيد مايكل كارنافاس، الرئيس |
| ليوغو سلافيا السابقة | |
| ٢- أطباء بلا حدود - بلجيكا | السيدة مارتين شوتسمانس، رئيس الإدارة القانونية |
| ٣- أطباء بلا حدود- فرنسا | السيد فرانسوا كانتيه، الرئيس |
| ٤- مجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية في أوروبا | السيد كولين تاير، الرئيس |
| ٥- الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية | السيدة إيزابيل أولما، موظف قانوني |
| ٦- الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان | السيدة ماريانا بينا، موظف الاتصال مع المحكمة الجنائية الدولية |
| ٧- نقابة المحامين الدولية | السيد مارك إيليس، مدير تنفيذي |
| ٨- النقابة الدولية للمحامين الجنائيين | السيد جيروين بروير، الرئيس المشارك |
| ٩- الرابطة الدولية لمحامي الدفاع الجنائي | السيدة إيليز غرو، الرئيس، وقامت بتمثيلها السيدة فيرجينيا لندساي |
| ١٠- مكتب المساعدة القانونية والدفاع، الأمم المتحدة- المحكمة الجنائية الدولية ليوغو سلافيا السابقة | السيد مارتن بتروف، الرئيس |
| ١١- اتحاد المحامين الدولي | السيد باسكال فاندرفيرن، عضو اللجنة التنفيذية |
| ١٢- رابطة المحامين الأيبيرية- الأمريكية | السيد لويس ماري منغارو، الرئيس |

التقارير التي أرسلت للتغذية المرتدة إلى المفوضين المعيّنين بمسائل المساعدة القانونية:

- ١- السيد لوران بيتي، المفوض المعيّن المعني بمسائل المساعدة القانونية، المحكمة الجنائية الدولية (فرنسا)
- ٢- السيد كينيث كار، المفوض المعيّن المعني بمسائل المساعدة القانونية، المحكمة الجنائية الدولية (المملكة المتحدة)
- ٣- السيد فرناندو أوليفان لوبيز، المفوض المعيّن المعني بمسائل المساعدة القانونية، المحكمة الجنائية الدولية (أسبانيا)

قائمة المشاركين

موظفو المحكمة الجنائية الدولية

- ١- السيد برونو كاتالا، رئيس قلم المحكمة
- ٢- السيد ديديه بريرا، رئيس شعبة الضحايا والدفاع
- ٣- السيد عبد العزيز إمباي، موظف قانوني مساعد- شعبة الضحايا والدفاع
- ٤- السيد فيكتوريا رومانوفا، المكتب الخاص لرئيس شعبة الدفاع والضحايا
- ٥- السيد استيان بيرالتا- لوزيلا، رئيس قسم دعم الدفاع بالنيابة
- ٦- السيد سام شوامانيش، موظف قانوني مساعد- قسم دعم الدفاع
- ٧- السيدة فيونا ماكاي، رئيس قسم مشاركة وتعويض الضحايا
- ٨- السيدة إيزابيل غيبال، مدير مكتب الوثائق وقواعد البيانات
- ٩- السيد كسافييه- جان كيتا، محام رئيسي، مكتب المحامي العام للدفاع
- ١٠- السيدة مليندا تايلور، محام مساعد، مكتب المحامي العام للدفاع
- ١١- السيدة سارة بيليه، الموظف القانوني

الحضور من الخارج:

- | <u>الممثل</u> | <u>المنظمة</u> |
|--|---|
| السيد مايكل كارنافاس، الرئيس | ١- رابطة محامي الدفاع - المحكمة الجنائية الدولية |
| السيدة مارتين شوتسمانس، رئيس الإدارة القانونية | ٢- أطباء بلا حدود - بلجيكا |
| السيدة إيزابيل أولما، موظف قانوني | ٣- الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية |
| السيدة ماريانا بينا، موظف الاتصال مع المحكمة الجنائية الدولية | ٤- الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان |
| السيد جيروين بروير، الرئيس المشارك | ٥- النقابة الدولية للمحامين الجنائيين |
| السيدة فيرجينيا لندساي | ٦- الرابطة الدولية لمحامي الدفاع الجنائي |
| السيد مارتين بتروف، الرئيس، والسيدة ساندرافيسنت، الموظف القانوني | ٧- مكتب المساعدة القانونية والدفاع، الأمم المتحدة- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة |
| السيد فرناندو أوليفان لوبيز | ٨- رابطة المحامين الأيبيرية- الأمريكية |

الملاحظات الخطية الواردة

موظفو المحكمة الجنائية الدولية:

- ١- مكتب المحامي العام للدفاع
- ٢- مكتب المحامي العام للضحايا

المذكرات من الخارج:

- ١- أطباء بلا حدود- بلجيكا
- ٢- أطباء بلا حدود- فرنسا
- ٣- النقابة الدولية للمحامين الجنائيين

المرفق الثامن

إضافة إلى التقرير عن سير عمل نظام المساعدة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية واقتراحات بتعديله*

- ١- أشار المسجل، في تقريره عن سير عمل نظام المساعدة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية واقتراحات بتعديله المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧^(١) إلى إمكانية تذييل هذا التقرير بإضافة إليه تتضمن أولاً، أية تعديلات يتم إدخالها في ضوء آخر المشاورات التي أُجريت مع دوائر المحامين يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ وثانياً، التعديلات ذات الصلة بالتعويض عن الأعباء المهنية.
- ٢- ولا يرى قلم المحكمة أي داع لإدخال تغييرات إضافية على التعديلات المقترحة في التقرير المذكور عاليه وهي مستقاة من استنتاجات عملية التشاور يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.
- ٣- وتعلق هذه الإضافة بالتعديلات التي تمس ٤٠% من الزيادة في أجور وأتعاب المحامين وهي زيادة الغرض منها تغطية الأعباء المهنية المتزايدة التي يقترن بها تعيينهم في المحكمة.
- ٤- ويُدفع هذا التعويض، في سياق النظام الحالي، للمحامي المُخصَّص والمحامي الذي تعينه المحكمة والمحامي الذي يمثل مشاركاً واحداً أو أكثر من المشاركين في الإجراءات الموضوعية وللمساعدين القانونيين للمحامي. ويُدفع التعويض في كافة مراحل الإجراءات.
- ٥- والمقترح أن يقتصر دفع هذا التعويض على مرحلة المحاكمة أو المرحلة الابتدائية ومرحلة الاستئناف إذا كانت القيود التي يفرضها الجدول الزمني للمحكمة تبرر حضور المحامي في مقر المحكمة لمدة تزيد على ١٥ يوماً. ولا يمكن أن يطالب بمثل هذا التعويض عن الأعباء المهنية إلا المحامي أو أعضاء الفريق التابع له، الذين يؤدون وظائفهم بمفردهم أو بالاشتراك مع غيرهم، شريطة إبراز المعلومات والأدلة الداعمة التي تمكن المسجل من تحديد معدل التعويض الواجب التطبيق. وهذا المعدل لا ينبغي أن يتجاوز ٤٠% من الرسوم.

- - - 0 - - -

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة ICC-ASP/6/CBF.1/1/Add.1.

^(١) تقرير عن سير عمل نظام المساعدة القانونية للمحكمة الجنائية الدولية واقتراحات بتعديله (ICC-ASP/6/CBF.1/1).